في ردها على سؤال النائب محمد هايف

الصبيح : 23 وظيفة إشرافية شاغرة في «ذوي الإعاقة»

هند الصبيح

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية هند الصبيح عن 23 وظيفة اشرافية شاغرة في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة موزعة على 4 إدارات.

وقالت الصبيح في رد على سؤال النائب محمد هايف، إن شغل الوظائف الإشرافية في الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة يخضع للشروط والضوابط الواردة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 25 لسنة 2006 وتعديلاته بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية في الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية ومن بينها ضبط المسميات الوظيفية واعتماد الوظيفة في الهيكل التنظيمي من قبل مجلس الخدمة المدنية، وعدم الاخلال بالحد الأدنى لشروط شغل تلك الوظائف.

وأضافت الوزيرة: إن قائمة الوظائف الإشرافية الشاغرة في الهيئة تشمل 9 شواغر في مكتب المدير العام، و4 في قطاع الشؤون الإدارية والمالية، و5 في قطاع الخدمات الطبية، و5 شواغر اشرافية في قطاع الخدمات التعليمية والتأهيلية.

وبينت ان قرارات شغل الوظائف الإشرافية تتم بعد اعمال الرقابة المسبقة من قبل ديوان الخدمة المدنية ولم يتم رصد أي ملاحظات من قبل الديوان على شغل تلك الوظائف بالهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

قائمة بالوظائف الإشرافية الشاغرة في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة

مكتب المدير العام
1 – إدارة مكتب المدير العام «شاغر».
2 – قسم التنسيق والمتابعة «شاغر»
3 – قسم الهبات «شاغر».
4 – قسم خدمة المواطنين «شاغر»
5 – قسم العلاقات العامة والإعلام «شاغر».
6 – قسم العلاقات الخارجية «شاغر».
7 – مراقبة الشؤون القانونية «شاغر».
8 – قسم الدراسات القانونية «شاغر».
9 – قسم التحقيقات والقضايا «شاغر».

قطاع الشؤون الإدارية والمالية
1 – مراقبة الخدمات العامة «شاغر».
2 – مراقبة الحسابات «شاغر».
3 – قسم التطوير الإداري «شاغر».
4 – قسم الإحصاء «شاغر».

قطاع الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية ورعاية المعاقين
1 – قسم الخدمات النفسية والاجتماعية «شاغر».
2 – قسم الاختبارات والمقاييس «شاغر».
3 – دار التأهيل الاجتماعي – رجال «شاغر».
4 – قسم العيادة الطبية «شاغر».
5 – قسم العلاج الطبيعي والتأهيلي «شاغر».

قطاع الخدمات التعليمية والتأهيلية
1 – إدارة الخدمات التعليمية «شاغر».
2 – مراقبة المتابعة الوظيفية «شاغر».
3 – مراقبة التأهيل المهني للمعاقين «شاغر».
4 – قسم شؤون التراخيص والبعثات «شاغر».
5 – قسم التفتيش ومطابقة المعايير «شاغر».

الصحة والمالية والتربية والتعليم أكثر الوزارات تلقياً للأسئلة

دور الانعقاد الثاني .. 1064 سؤالًا قدمها 43 نائبًا

- رئيس الوزراء تلقى سؤالين من المويزري والعدساني عن مؤشر مدركات الفساد
- دور الانعقاد الأول شهد 1173سؤالًا والثاني 1064 والعطلة 423

1064 سؤال قدمت في دور الانعقاد الثاني

قدم 43 نائبًا 1064 سؤالًا في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر إلى جميع الوزراء بالإضافة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الذي تلقى سؤالين عن تراجع مركز الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي وحماية صندوق الأجيال القادمة والاحتياطي العام للدولة وخطة مجلس الوزراء في تحسين وضع الدولة في مؤشر مدركات الفساد العالمي وسياسة الحكومة بعملية الإصلاح وتحسين وضع الدولة في كل من (الحوكمة –التنمية المستدامة –الشفافية).

ووفقا للبيانات الصادرة عن قطاع المعلومات في الأمانة العامة لمجلس الأمة فقد تمت الإجابة عن 796 سؤالا بمعدل 75% من إجمالي الأسئلة فيما لم تتم الاجابة عن 268 سؤالا بمعدل 25%.

وكانت أكثر الوزارات تلقيًا للأسئلة وزارة الصحة 143 سؤالًا بمعدل 13.4% من إجمالي الأسئلة وتلتها وزارة المالية بـ 120 سؤالًا بمعدل 11.4%، ثم وزارة التربية ووزارة التعليم بـ 100 سؤال بمعدل 9.4% ثم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الاقتصاد بـ 88 سؤالًا بمعدل 8.3% يليها وزارة النفط ووزارة الكهرباء والماء بـ 83 سؤالا بمعدل 7.8% ثم وزارة الإسكان ووزارة الدولة لشؤون الخدمات بـ 74 اسئلة 6.7% من إجمالي عدد الأسئلة.

وقد شملت الأسئلة العديد من الموضوعات من التجنيس وتزوير الجنسي والقيود الأمنية إلى التعيينات وأعداد الوافدين وخطط التركيبة السكانية والاستثمارات الخارجية والمخالفات والتجاوزات المالية في وزارات الدولة وقضايا التعليم والصحة والعلاج في الخارج والإسكان والإيفاد الرياضي ووليقة الإصلاح الاقتصادي.

وكان دور الانعقاد الأول قد شهد تقديم 1173 سؤالا وتم خلال العطلة البرلمانية تقديم 423 سؤالا ليبلغ إجمالي الأسئلة منذ بداية الفصل التشريعي الخامس عشر 2660 سؤالا.

وقد نظمت مواد اللائحة من المواد 121 إلى 132 الأسئلة البرلمانية حيث لكل عضو أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء اسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم بما في ذلك الاستفهام عن أمر يجهله العضو والتحقق من حصول واقعة وصل علمها إليه.

ولا يجوز أن يوجه السؤال إلا من عضو واحد ويكون توجيهه إلى رئيس مجلس الوزراء أو إلى وزير واحد ولموجه السؤال دون غيره التعقيب على الإجابة ويكون التعقيب موجزا ومرة واحدة ولا يجوز لمقدم السؤال أن يحوله إلى استجواب في ذات الجلسة ويسقط السؤال بانتهاء عضوية مقدمه لأي سبب من الأسباب ويحق لكل عضو أن يتبنى هذا السؤال فيتابع المجلس النظر فيه.

الوزراء أجابوا على 796 سؤالًا بمعدل 75 % من الإجمالي

وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة أقل الوزارات تلقياً للأسئلة بـ 8 أسئلة

الأسئلة شملت ملفات الأمن والعمالة والتعيينات والاستثمارات

لتلافي الشبهات والتجاوزات

عمر الطبطبائي يقترح حظر عضوية أطباء «العيادات الخاصة» في لجان العلاج بالخارج

عمر الطبطبائي

أعلن النائب عمر الطبطبائي تقدمه باقتراح برغبة لحظر عضوية الأطباء في لجان العلاج بالخارج إذا كانوا يملكون عيادات خاصة أو يعملون في تلك العيادات.

وقال الطبطبائي في اقتراحه: حرص الدستور في المادة رقم (11) على أن تكفل الدولة معونة المواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل وأن توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية، كما نص في المادة رقم (15) على عناية الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة.

وقد تجلت عناية الدولة بصحة المواطنين في إنشاء المستشفيات ودور الرعاية الصحية بمختلف نوعياتها وتخصصاتها العامة والدقيقة ورغم الجهد الضخم الذي تبذله الدولة في هذا المجال فإن هناك أمراضا خطيرة ومستعصية ظهرت في دولة الكويت تقصر الجهات المعنية بأمر الصحة عن مداركتها بالعلاج ولا يتوافر لها علاج إلا في بعض المستشفيات المتخصصة بالخارج. ونلاحظ في الآونة الأخيرة أن هناك مرضى يعانون من قبل تلك الحالات المرضية ويعرضون على لجان العلاج بالخارج لاستصدار قرارات السفر في هذا الشأن ويحول دون ذلك عدم موافقة بعض اعضاء هذه اللجان ممن لديهم عيادات خاصة ليحملوهم على التردد على عياداتهم ما يكلف هؤلاء المرضى أعباء مالية ليس باستطاعتهم تحملها ولا يأمنون نتائج ذلك ما يشكل خطورة على حياتهم بتفاقم حالتهم نتيجة التراخي في مداركتهم بالعلاج الناجح فضلا عن أن هذه التصرفات تمثل خروجًا على القانون لتعارض المصالح على حساب صحة المواطنين وحياتهم. لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«نص الاقتراح»

حظر عضوية الأطباء في لجان العلاج بالخارج الذين يملكون عيادات خاصة أو يعملون في تلك العيادات.

المطيري يطالب «الوزراء» بتنفيذ توصيات «الأمة» بخصوص مدينة صباح الأحمد

ماجد المطيري

قال النائب ماجد المطيري إن وزارة الداخلية ردت على الاقتراح الذي تقدم به بخصوص مركز الخدمة ومخفر مدينة صباح الأحمد. وأضاف المطيري في تصريح صحفي أن (الداخلية) أكدت تسلمها مركز خدمة صباح الأحمد من المؤسسة العامة للرعاية السكنية وتقوم حاليًا بالتنسيق مع وزارتي الكهرباء والخدمات لاستكمال تجهيزه مطالبًا بسرعه افتتاح المركز لخدمة أهالي المنطقة.

وحول مخافر مدينة صباح الأحمد (A–B) أوضح أن (الداخلية) بينت أنها خاطبت ديوان الخدمة المدنية لأخذ موافقة مجلس الخدمة المدنية على استحداث المخافر وإدراجها في الهيكل التنظيمي للوزارة مطالبًا مجلس الخدمة بالاستعجال في الرد على الداخلية.

وطالب المطيري اللجان المختصة في مجلس الوزراء بتنفيذ التوصيات التي صوت عليها مجلس الأمة في دور الانعقاد السابق حول مدينة صباح الأحمد والرد على المجلس بالخطوات التي تم اتخاذها.

الفريق وجهات حكومية أخرى يعملون لوضع خطة لانتشالها

«الغوص» يحذر مرتادي البحر من سفينة غارقة

السفينة الغارقة بساحل شرق

حذر فريق الغوص التابع للمبرة التطوعية البيئية أمس مرتادي البحر من وجود سفينة خشبية غارقة مقابل ساحل (شرق) يبلغ طولها 15 مترا وعرضها 4 أمتار بارتفاع 5 أمتار وراسية بعمق 4 أمتار.

وقال رئيس الفريق وليد الفاضل لـ (كونا) إن السفينة غرقت قبل أيام نتيجة احتراقها في (نقعة الشملان) مما اضطر سفن مكافحة الحريق التابعة للادارة العامة للاطفاء التعامل معها خارج النقعة لحماية السفن والقوارب الراسية في النقعة.

وأضاف الفاضل أن فريق الغوص استطاع تثبيت علامات ملاحية على السفينة ووضع مخاطيف لتثبيتها في موقعها ومنع حركتها في القاع كي لا تجنح للممرات الملاحية اللصيقة فيها وتشكل خطورة على السفن والقوارب مبينا أن العوامل الجوية الأخيرة كاشتداد الرياح والأمواج العالية أثرت في بدن السفينة وحطمت أجزاء منها.

وأوضح أن فريق الغوص والهيئة العامة للبيئة وجهات حكومية أخرى يعملون لوضع خطة لانتشال السفينة ورفع مخلفاتها من شباك صيد ووقود محذرا مرتادي البحر من المرور قرب الموقع وهو ملاصق لجزيرة (أم القاز) الواقعة مقابل ساحل شرق.

وأكد ضرورة استكمال معدات الأمن والسلامة لجميع السفن الراسية في (نقعة الشملان) مع فتح ممرات بين السفن لحالات الطوارئ مبينا أن السفن الغارقة عادة ما تؤثر سلبا على البيئة البحرية لاحتوائها على الوقود ومواد أخرى ضارة للحياة البحرية إضافة إلى مخاطرها على الملاحة